



## بلاغ حول اللقاء مع السيد الوزير الأول

بدعوة من السيد الوزير الأول، عقد وفد عن المكتب المركزي جلسة للحوار الاجتماعي حضرها من الطرف الحكومي وفد وزاري يترأسه السيد الوزير الأول وذلك يوم الخميس 12 مارس 2009 بمقر الوزارة الأولى. وقد استعرض السيد الوزير الأول في البداية بعض المقترحات الحكومية المتعلقة ببعض القضايا المطالبية التي كانت ضمن جدول أعمال جولة أكتوبر الأخيرة من الحوار الاجتماعي وخاصة:

- حذف السلالم الدنيا من 1 إلى 4 على مدى سنتين ابتداء من 2008
- الرفع من قيمة التعويض عن العمل في الوسط القروي من 400 درهم المقترحة سابقا إلى 700 درهم، ويهم هذا الإجراء 60000 موظف من قطاعي التعليم والصحة.
- رفع حصيص الترقية من 25% إلى 33% على مدى ثلاث سنوات 2010-2011-2012.
- الموافقة المبدئية على تسوية وضعية المساعدين الاجتماعيين بوزارة الشبيبة والرياضة البالغ عددهم 1100 مساعد.
- الشروع في مناقشة سبل تحسين الدخل في 2010، وكذا موضوع الضريبة على الدخل.
- الاستعداد عن التراجع عن قرار الاقتطاع من أجور المضربين بعد العودة لمناقشته في مجلس حكومي.

الوفد الفيدرالي أثار في البداية التدخل الأمني العنيف الذي استهدف عمال وعاملات كوصيما بفاس واحتج على هذه السلوكات وأثار عدة ملاحظات حول التعامل الحكومي مع الحركة الاحتجاجية التي خاضتها الفيدرالية، مشيرا إلى انحياز وسائل الإعلام العمومية إلى الخطاب الحكومي وحرمان النقابات من حقها في إبداء رأيها وكذا التصريحات غير المفهومة للسيد وزير تحديث القطاعات العامة وكذلك بعض ما ورد في استجواب السيد الوزير الأول مع صحيفة ليكونوميست حول الإضراب.

كما وضح الوفد الفيدرالي حيثيات فشل الجولة الأخيرة من الحوار الاجتماعي وحمل المسؤولية للحكومة وفند الادعاءات المغرضة حول الانسحاب من الحوار الاجتماعي.

فيما يتعلق بالقضايا المطالبية اعتبر الوفد الفيدرالي التراجع عن قرار اقتطاع أيام الإضراب، المدخل الأساسي لتوفير أجواء مساعدة لحوار اجتماعي منتج يلبي مطالب الفيدرالية وعلى رأسها إقرار ترقية استثنائية ومراجعة مرسومي الترقية والتنقيط والزيادة في الأجور وتفعيل الاتفاقات القطاعية (التعليم، الصحة، العدل الخ...) توسيع التغطية الصحية وصون الحريات النقابية بالمصادقة على الاتفاقية 87 وإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي.

كما ركز الوفد الفيدرالي على اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتمر الانتخابات المهنية في أجواء إيجابية خاصة المؤسسات التي تنظم الانتخابات بالمراسلة.

وفي الأخير طلب الوزير الأول من الوفد الفيدرالي مده بمذكرة تتضمن القضايا والنقط التي تود الفيدرالية حلها، على أن يتواصل الحوار في المستقبل.

المكتب المركزي